حرب جديدة على وشك الانفجار وتحالف بين الشيخ صادق واللواء الأحمر ... و«مجلس التعاون» يدين «الاستفزازات الإيرانية»

صنعاء تتهم قطر بالسعي لشق الجيش

❍ قاعدة أميركية سرية في الشرق الأوسط لتنفيذ عمليات في اليمن

| صنعاء - من طاهر حيدر |

في وقت اتهمت السلطات اليمنية، أمس، قطر بانها تقدم اموالا للانشقاق داخل الجيش، داعية اياها الى العمل لتحقيق «امن واستقرار» هذا البلد الذي تمزقه الصراعات السياسية، عادت المظاهر المسلحة في شكل مكثف الى حي الحصبة وسط صنعاء، من قبل مسلحي صادق الأحمر، شيخ قبيلة «حاشد»، بينما أكدت مصادر مقربة من اللواء المنشق علي محسن الأحمر لـ«الراي»، وجود «تحالف» بين اللواء وأولاد الشيخ الأحمر لمواجهة محتملة مع الحرس الجمهوري والأمن المركزي وبقية قوات الجيش الذي يقودهم أولاد الرئيس علي عبدالله صالح واشقائه وأبنائهم.

واتهم نائب وزير الاعلام عبدو الجندي امس، قطر «بـ «التآمر على الجيش عبر ارسال اموال الى الفرقة الاولى مدرعة التابعة للواء المنشق». وقال «ان السفير اليمني السابق عبد الولي الشميري يستلم الاموال من دولة قطر ويوزعها في اليمن، وللفرقة الاولى منها نصيب كجزء من التآمر على الجيش وتفتيته».

وعزا «العداء الذي تقوم به دولة قطر تجاه اليمن الى عدم مشاركة الرئيس علي صالح في القمة العربية التي عقدت في الدوحة بعد التنسيق مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز».

من جهة اخرى، اشار الجندي الى ان «لجنة التحقيقات المعنية بحادثة محاولة اغتيال الرئيس صالح على وشك الانتهاء من اعمالها»، مشيرا الى ان «اكثر من جهة داخلية وخارجية متورطة».

وقال ان صحة «الرئيس في تحسن مستمر وسيعود الى البلد خلال الايام المقبلة».

في غضون ذلك، قال عدد من مسلحي مليشيات الأحمر لـ «الراي» انهم تلقوا الأوامر من قادتهم الميدانيين الذين يقودهم هاشم الأحمر، رافضين الإفصاح عن سبب عودتهم إلى شوارع حي الحصبة، رغم الهدنة.

وفي حي الجامعة وخط الستين الذي طلق عليه مؤيدو علي صالح «مستعمرات علي محسن»، زادت الثكنات العسكرية من قبل العسكريين التابعين للواء المنشق في شكل ملفت، بينما تم حفر اكبر خندق في بداية شارع الستين، قابلتها تعزيزات عسكرية من قبل الحرس الجمهوري الذي يقودها احمد نجل الرئيس، ويفصلهما دوار عمران.

وقال عسكريون تابعين للواء المنشق لـ «الراي» انهم سيلقنون أحمد علي درسا قاسيا لن ينساه في حال حاول اقتحام مقر الفرقة أو ضربها، مؤكدين ان مهمتهم هي حماية الثورة الشبابية فقط.

واكد عدد من سكان حي النهضة، ان «الوضع لا يطمئن، وان طبول الحرب قادمة لا محالة، وان حربا جديدة على وشك الانفجار في صنعاء قد تكون الاعنف والاوسع».

وفي الجنوب، توسعت دائرة الحرب على «القاعدة» الى محافظة لحج، حيث أفاد شهود بان مجهولين يعتقد أنهم من تنظيم «القاعدة» نفذوا هجوما في ساعة مبكرة من صباح أمس على مبنى إدارة الأمن ومبنى البنك المركزي والأمن المركزي في مدينة الحوطة عاصمة محافظة لحج ما اسفر عن مقتل عسكري.

وفي سياق متصل، أعلنت، أمس، جماعة مسلحة تطلق على نفسها حركة «حتم»، يعتقد انها على صلة بـ «الحراك الجنوبي»، مسؤوليتها عن الهجوم المسلح الذي استهدف عدداً من ضباط وجنود اللواء 35 المدرع المرابط في محافظة الضالع ظهر الثلاثاء وادى الى مقتل عدد منهم.

وفي واشنطن، نقلت، امس، صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول أميركي، ان وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إي) تقوم ببناء قاعدة جوية سرية في الشرق الأوسط لتستخدم منصة انطلاق لهجماتها في اليمن باستخدام طائرات من دون طيار.

وتستخدم الولايات المتحدة قاعدة في جيبوتي لتنفيذ عمليات في اليمن.

وكشفت صحيفة «دايلي تلغراف» امس، أن بريطانيا تستعد لارسال مروحيات هجومية من طراز «أباتشي» إلى اليمن لاستخدامها كغطاء لعمليات اجلاء البريطانيين.

وفي جدة، دان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، خلال اجتماعهم الدوري مساء اول من أمس، «استمرار التدخلات والاستفزازات السافرة» الايرانية في الشؤون الداخلية لدولهم، مؤكدين في الوقت ذاته «قلقهم البالغ» حيال الملف النووي للجمهورية الاسلامية.

كما ندد الوزراء في بيان صدر في ختام الاجتماع، بـ«التآمر» الايراني على امن دولهم و«محاولة بث الفرقة والفتنة الطائفية».

وعلى صعيد عملية السلام، اعرب المجلس عن «امله في قيام المجتمع الدولي بجهود جادة لاستئناف المفاوضات والتحرك السريع نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة (...) كما عبر عن تقديره لموقف الرئيس الاميركي باراك اوباما حول تحقيق السلام على اساس حل الدولتين».

وشدد المجلس على ان «تحقيق الامن والاستقرار في العراق يتطلب الاسراع في إنجاز المصالحة الوطنية الشاملة». كما اعرب عن «امله في ان تستكمل الحكومة تشكيلتها، بما يحقق مبدأ الشراكة بين كافة الأطراف والكتل السياسية».

ودعا الى «وقف الحملات الاعلامية التي لا تخدم تطور العلاقات».

وجدد المجلس الوزاري «دعمه الكامل للامن والاستقرار والوحدة الوطنية» واهاب بـ«كل الاطراف السياسية اللبنانية معالجة الأمور بالحكمة والتروي، وأن تحقق الحكومة الجديدة الامن والاستقرار الذي يتطلع إليه الشعب».

كما عبر الوزراء عن «ترحيبهم ودعمهم لاعلان الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ترشيحه لولاية ثانية».

من جهته، قال الامين العام لمجلس التعاون عبد اللطيف الزياني خلال مؤتمر صحافي ان «المنبر المناسب لبحث التطورات في سورية هو الجامعة العربية»، وليس مجلس التعاون.

واعلن من ناحية أخرى، ان المجلس مستعد لاستئناف وساطته في الازمة اليمنية اذا ما طلب منه الأفرقاء اليمنيون.

ولفت الى ان التهدئة التي يشهدها اليمن منذ بضعة ايام اثر تدخل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز لا تزال سارية، مشددا على ان مجلس التعاون يتمنى للشعب اليمني «الامن والاستقرار».

هنية يتحدث عن تقدم في محادثات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ... وتوقيف 3 فلسطينيين ومصري بأسلحة وذخائر في العريش

نتنياهو يريد جمع 30 دولة معارضة لـ «اعلان» الدولة الفلسطينية

| القدس، القاهرة - «الراي» |

أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الثلاثاء، انه يسعى الى جمع «غالبية معنوية» تضم 30 دولة على الاقل معارضة لاعتراف الامم المتحدة بدولة فلسطينية ضمن حدود يونيو العام 1967 بحلول سبتمبر المقبل.

وقال خلال لقائه رئيس البرلمان الاوروبي يرزي بوزيك (وكالات)، «اذا نال الفلسطينيون اعترافا بدولتهم من الامم المتحدة، فسيواجهون بعد ذلك صعوبات لقبول التسويات الحتمية عبر التفاوض لابرام اتفاق سلام» مع اسرائيل. وتابع: «يجب قول الحقيقة، السلام لن يتحقق عندما تتنازل اسرائيل عن اجزاء من اراضيها بل عندما ينبذ الفلسطينيون رغبتهم في تدمير اسرائيل».

واكد مسؤول اسرائيلي رفيع المستوى، رفض كشف اسمه، ان «اسرائيل ضحية غالبيات تلقائية في الجمعية العامة للامم المتحدة وتكثف بالتالي الجهود لجمع غالبية معنوية من دول ديموقراطية معارضة للتحركات الاحادية الجانب بهدف الاعتراف بدولة فلسطينية».

ونقلت صحيفة «هآرتس»، امس، عن نتنياهو تكراره القول إن «هذا صراع غير قابل للحل لأنه ليس صراعا على إقليم».

في سياق موازٍ، بحث نتنياهو، امس، مع المبعوثين الاميركيين ديفيد هيل ودنيس روس امكانية استئناف المفاوضات.

من ناحيته، اعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه الثلاثاء ان بلاده لم تفقد الامل بتنظيم مؤتمر سلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين يسمح بتحريك المفاوضات ويجنب اعترافا احاديا لدولة فلسطينية في الامم المتحدة في سبتمبر.

وقال امام الجمعية الوطنية: «لم نفقد الامل بطرح هذه الفكرة وعقد اجتماع للرباعية واجتماع للجهات المانحة في باريس (للفلسطينيين) لاطلاق عملية ستسمح لنا بتجنب مواجهة في سبتمبر في الجمعية العامة للامم المتحدة».

الى ذلك، بحث وزير الخارجية المصري نبيل العربي في القاهرة، امس، مع كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات مستجدات القضية الفلسطينية.

وتقوم وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون اليوم بزيارة لاسرائيل والاراضي الفلسطينية في اطار جهود استئناف عملية السلام.

على صعيد موازٍ، اكد رئيس الوزراء الفلسطيني المقال والقيادي في «حماس» اسماعيل هنية، امس، تحقيق تقدم كبير على طريق تشكيل حكومة التوافق الوطني في المحادثات مع حركة «فتح».

على صعيد آخر، أوقفت الأجهزة الأمنية المصرية، أمس، 3 فلسطينيين ومصريا داخل شقة في العريش متلبسين بحيازة كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر بهدف الاتجار فيها.

أما المصري، فيدعى أحمد ع - 30 عاما، كما تم ضبط أسلحة إسرائيلية وأميركية الصنع وطلقات نارية.

تتمات

الأمير: بلغ السيل

الأمانة كريمة معززة، غالبوا فيها الصعاب وتجاوزوا التحديات والمخاطر لننعم برغد العيش والخير الوفير».

وشارك سموه إخوانه وأبناءه المواطنين «مشاعر القلق والاستغراب ازاء ما تشهده الساحة المحلية من أحداث وممارسات بالغة السوء والضرر. ولعلكم تتابعون معي ما يجري تحت قبة البرلمان من ممارسات تخرج عن اطار الدستور وتتجاوز مقتضيات المصلحة الوطنية، تتسم بالتعسف وتسجيل المواقف وتصفية الحسابات والشخصانية المقيتة».

ورأى سموه ان ممارسات البعض «تجاوزت الحدود والضوابط التي وضعها الدستور لحماية الديموقراطية، وانزلق البعض الى محاولات تكريس ثقافة غريبة على مجتمعنا قوامها الخروج عن القيم الكويتية الفاضلة المعهودة وانحدار لغة الحوار والتخاطب وانتهاك الدستور والقانون وتجاوز ضوابط الحرية وحدودها لتطول حرية الآخرين والمساس بكراماتهم والاساءة الى دول شقيقة وصديقة».

وتساءل سموه «فالى اين نحن اليوم ماضون وماذا يراد بكويتنا الغالية؟ سؤال يتردد في ذهن كل كويتي مخلص لوطنه بعد أن بلغ السيل الزبى وأصبح الجميع رهين مشاعر القلق والاحباط».

وأكد سمو الأمير أن «المجال لم يعد يسمح بالمزيد من الفوضى والانفلات والمشاحنات التي تهدد امن الوطن ومقدراته ومكتسباته. فنحن ننعم بفضل الله بنهج ديموقراطي حقيقي اخترناه جميعا ودستور شامل متكامل نفخر به وبرلمان منتخب ومؤسسات اعلامية حرة ومجتمع تسوده كل اسباب الألفة والمودة والتلاحم. فهذه نعم من الله غالية تستوجب الحمد والشكر وكلها تغنينا عن هذه الانحرافات غير المبررة وما قد يترتب عليها من تداعيات ومحاذير ظاهرة وباطنة لا يعلم الا الله حدود مخاطرها واثارها».

وشدد سموه على ان «علينا جميعا مسؤولية الحفاظ على امن بلدنا، وان ندرك شرور الفوضى والخروج عن الاطر التي يحكمها القانون. وقد طلبت من وزير الداخلية مواصلة اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بحماية امن الكويت واستقرارها وعدم التهاون ازاء كل من يحاول المساس بأمن البلاد وثوابتها الوطنية والتجاوب مع القوانين والانظمة. فأمن البلد واستقراره وسلامة ابنائه وممتلكاته امر يحتاج منا جميعا الى احترام القوانين والالتزام بها».

وقال سموه: «لقد اكدت مرات واجدد التأكيد على انني من يحمي الدستور ولن اسمح بأي مساس به فهو الضمانة الحقيقية لاستقرار نظامنا السياسي والدعامة الرئيسية لأمن بلدنا وان ايماننا راسخ بنهجنا الديموقراطي ولن نقبل عنه بديلا، فهو نهج متجذر ثابت في وجدان اهل الكويت توارثوه وتمسكوا به جيلا بعد جيل».

وقال سموه «ندرك جميعا بأننا شعب لا يحتمل الفرقة والانقسام وعلينا أن نعي ان الاخطار والتحديات كثيرة في ظل التطورات التي تمر بها المنطقة والعالم بأسره وانعكاساتها المباشرة على امننا الوطني ومقدرات ومكتسبات شعبنا، الامر الذي يستوجب الحرص على عدم اتاحة الفرصة لمن يريد تعكير صفو وحدتنا والمساس بأمننا. علينا أن نحول الولاء للوطن من شعار نتغنى به الى ممارسة جادة لواجبات المواطنة الحقة تضيف للوطن وترفع من شأنه».

وأكد سموه دور الشباب «ركيزة الأمن ومادة المستقبل وهم المد المتجدد والطاقة المحركة للحاضر والمستقبل والعقول والنفوس أنية لا تظل فارغة أبدا واذا لم يملأها الفكر الايجابي المستقيم ملأتها الأفكار المشوهة والهدامة».

وأكد سموه «إننا على يقين بأننا قادرون على مواجهة التحديات بإصرار أكيد وعزم لا يلين نعلي صوت الحق ونحترم النظام والقانون ونعتز بالحرية ضميرا في ذواتنا ونترفع عن التحزب والتعصب والتناحر ونرفض الفتنة والفرقة والانقسام ونرتقي الى حجم الأمانة العظيمة التي نحملها نستلهم الدروس والعبر، فالحكيم من اتعظ بتجارب غيره، فلنعمل متعاضدين قلبا واحدا ويدا واحدة لتكون مصلحة الكويت دائما وأبدا هي العليا وسابقة لكل اعتبار. انها دعوة لأهل الكويت جميعا لفزعة وطنية جامعة، ودعوة لأبنائي الشباب على وجه الخصوص للحفاظ على الروح الكويتية المعهودة لبناء سور الوحدة الوطنية الذي يحفظ أمنها ويصون ثوابتها. أدعوكم للانشغال ببناء كويت المستقبل وبث روح الأمل والتفاؤل وتوجيه الجهود نحو ما ينفع الوطن فليس أمامنا غير النجاح وهو مسؤوليتنا المشتركة وقدرنا».

إقرار كادر المعلمين

وعلى سند من جلسة أول من أمس، أكد وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور محمد البصيري أن رئيس الوزراء الذي «تفوق على نفسه» في جلسة استجوابه سيحصل على ثقة مجلس الأمة «ونحن ننتظر جلسة الخميس على أحر من الجمر»، فيما أعلنت حركة «نهج» أنها ستتوج أنشطتها بإقامة «أربعاء القرار» في ساحة الارادة في 22 الجاري عشية تصويت المجلس على طلب عدم التعاون.

وأعلن رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي أنه تم تخصيص جميع الجلسات المقبلة للميزانيات.

وكشف الخرافي أن عددا كبيرا من النواب تقدموا بطلب فض دور الانعقاد في جلسة 29 الجاري، مشيرا الى ان النائب سعدون حماد سبق أن اعلن الطلب.

وحول امكانية فض دور الانعقاد دون مناقشة الاستجواب المزمع تقديمه الى سمو رئيس الوزراء من قبل كتلة العمل الشعبي، أوضح الخرافي أنه بالامكان ترحيله الى دور الانعقاد المقبل وبموافقة المجلس.

وأوضح انه سبق للمجلس ان أرجأ مناقشة الاستجواب المقدم من النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري سنة كاملة، مضيفا «كما يمكن التأجيل لأكثر من ذلك».

وحدد المجلس ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء اعتبارا من الأسبوع المقبل موعدا لمناقشة الميزانيات، على ان تعتمد جلسة الخميس للتصويت على طلب عدم التعاون مع سمو الرئيس الذي قدمه عشرة نواب في جلسة اول من امس، ثم يستأنف المجلس عقد جلسات الاثنين والثلاثاء والاربعاء من الاسبوع التالي لاقرار ما يتبقى من ميزانيات على أن يفض دور الانعقاد في 29 الجاري.

وأرجأ الاجتماع الذي عقد أمس بين أعضاء كتلتي العمل الشعبي والتنمية والاصلاح قرار تقديم الاستجواب الجديد الى سمو رئيس الوزراء الى موعد يحدد لاحقا.

وكشفت مصادر برلمانية لـ «الراي» أن الاجتماع اسفر عن الاتفاق على تقديم الاستجواب في دور الانعقاد الجاري، لافتة الى أن التأجيل «يهدف الى اعطاء جلسة التصويت على طلب عدم التعاون الزخم الشعبي والاعلامي من دون الحاجة الى ادخال عنصر جديد من شأنه أن يخلق أجواء أخرى قد لا تخدم جلسة التصويت».

ورجحت المصادر أن يقدم الاستجواب الذي يتكون من 5 محاور متضمنا قضية صفقة طائرتي الشحن الأسبوع المقبل، وتحديدا عقب جلسة الخميس.

من جهته، اكد وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور محمد البصيري أمس ان سمو الشيخ ناصر المحمد «سيحصل على ثقة مجلس الامة في جلسة التصويت على طلب عدم التعاون» المقرر عقدها في الثالث والعشرين من الشهر الجاري.

وشدد البصيري في تصريح للصحافيين ان «سموه سيثبت انه اهل لثقة سمو امير البلاد بالدرجة الاولى كما سيثبت قدرته على نيل ثقة المجلس والشارع».

واضاف: «نحن ننتظر جلسة الخميس المقبل على أحر من الجمر لتأكيد هذه الثقة وبأرقام مطمئنة»، لافتا الى ان هناك مواقف مسبقة لدى بعض النواب الذين لا ينظرون الى طبيعة ردود سمو الرئيس على الاستجواب، فحددوا مواقف مسبقة بغض النظر عما دار في جلسة الاستجواب.

واوضح البصيري ان مرافعة سمو الرئيس في جلسة استجوابه امس «كانت رائعة والكل يشهد بها وسموه تفوق على نفسه، رغم ان الاستجواب كان غير دستوري» موضحا ان «المسألة لم تكن مجرد شبهات دستورية بل كان غير دستوري يقينا، ومع ذلك آثر سموه اعتلاء المنصة نظرا لحساسية الاستجواب فأراد تفنيد الاتهامات الموجهة لشخصه والى الحكومة».

وعن توجه نواب لتقديم استجواب جديد لسمو الرئيس قال البصيري: «كل تعاملنا مع الاستجوابات الماضية والحالية والمستقبلية هو في اطار الدستور واللائحة والقانون، ولم ولن نخرج عن هذا الاطار في اي استجواب، وقاعة عبدالله السالم هي الحكم وهي الفصل بيننا وبين الاخوة النواب».

وبين البصيري ان «من لديه دليل على اننا خرجنا عن الاطار الدستوري في التعامل مع الاستجوابات فليقدمه وبيننا وبينه الحجة وقاعة عبدالله السالم».

واعرب عن أسفه لوجود شيء من الاستقصاد والشخصانية والاجندة في الاستجوابات، كما اسف للاسراف في استخدام الاستجواب قائلا: «هذه الاداة الرقابية الراقية السامية وضعها المشرع لمزيد من الرقابة لكن اصبحت نوعا من الاسراف في استخدامها ما افقدها هيبتها».

وعن موقف الحكومة من القوانين التي اقرها المجلس أمس قال البصيري ان «الحكومة لديها ملاحظات على اكثر من قانون» مستدركا بالقول «لكن يبدو ان النواب كانوا متحمسين لاقرار هذه القوانين رغم تحفظات الحكومة التي للأسف لم يؤخذ بها».

واشار الى ان لدى الحكومة خيارات اخرى للتعامل مع هذه القوانين في اطار الدستور واللائحة والقانون «وسننظر في كيفية التعامل مع هذه القوانين».

واعلن نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون والعدل الدكتور محمد العفاسي أن مشروع قانون إنشاء هيئة العمل المنصوص عليها في قانون العمل الاهلي الجديد سيحال الى مجلس الامة في دور الانعقاد المقبل.

وتوقع العفاسي أن ترى الهيئة النور اوائل العام 2012 بعد أن تصدر بقانون من المجلس.

وأسف العفاسي لقرار تأجيل التصويت على مشروع قانون الجمعيات التعاونية في مداولته الثانية، لافتا الى ان هذا القرار ستكون له آثار سلبية على العمل التعاوني.

وعن اقرار قانون المساعدات العامة أكد العفاسي أن العديد من الفئات تنتظره، واعدا بسرعة نشر القانون في الجريدة الرسمية ليتم تطبيقه.

وبأكثر من «نصف انتصار» أقفل مجلس الامة باب جلسته التكميلية امس، راسما الفرحة على وجوه أعضاء الهيئة التعليمية بإقرار كادرهم في مداولته الثانية وبصفة الاستعجال.

ولم تغب فرحة الطلبة عن الصورة فأقر المجلس مكافأتهم في المداولة الثانية بصفة الاستعجال أيضا.

وكان وزير التربية وزير التعليم العالي أحمد المليفي أكد في مداخلة له أهمية ربط الزيادة (الكادر) بالضوابط من أجل تطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

فقد وافق المجلس في جلسته العادية التكميلية أمس التي شهدت بعض المناوشات النيابية على اقتراح في شأن صدور مرسوم قانون منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية (الكادر) بصفة الاستعجال وفقا للمادة 65 من الدستور.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراح بموافقة 41 نائبا من اصل الحضور وعددهم 57 عضوا فيما رفضه 16 عضوا.

وكانت نتيجة التصويت على المداولة الثانية للكادر بواقع 47 موافقا وعارضه 11.

كما أحال المجلس الى الحكومة الاقتراح بقانون في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون بموافقة 42 عضوا من اصل الحضور البالغ عددهم 47 عضوا فيما عارضه خمسة اعضاء.

كما وافق المجلس بأغلبية 39 نائبا من اصل الحضور البالغ 48 نائبا على اقتراح في شأن صدور مرسوم القانون المذكور بصفة الاستعجال وفقا للمادة 65 من الدستور، فيما رفض الاقتراح تسعة اعضاء.

واحال المجلس أيضا الى الحكومة مشروع القانون في شأن المساعدات العامة بعد الموافقة عليه بالاجماع في مداولته الثانية، وحصل على موافقة 52 نائبا من 52. وأرجأ المجلس الى دور الانعقاد المقبل مناقشة المداولة الثانية لقانون الجمعيات التعاونية، كما لم يتسن له مناقشة المداولة الثانية لعلاوة العسكريين المتقاعدين.

صورة تذكارية للحكومة اللبنانية (ا ف ب)

صورتها التذكارية «داكنة» وسليمان اعتبرها «لبنانية مئة في المئة»

لبنان: «14 آذار» تعلن الحرب على حكومة «اجتثاث الحريرية»

| بيروت - من وسام أبو حرفوش |

غاب الأبيض البروتوكولي عن الصورة التذكارية لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي صباح اول من امس، فبدت إطلالتها الاولى «قاتمة» مع ارتداء «الثلاثين» البذات الداكنة، قبل ان تعقد اول اجتماع لها انتهى الى تشكيل لجنة من اعضائها لصوغ البيان الوزاري، ايذاناً بمثولها امام البرلمان لنيل الثقة.

لم يكن «الأبيض» الغائب الوحيد عن صورة الحكومة التي كان اعلن تشكيلها الاثنين الماضي عقب مخاض استمر اربعة اشهر ونصف الشهر، اذ بدا غياب «نصف لبنان» عن تشكيلة لاتشبه حكومات الطائف مدوياً، الامر الذي سرعان ما ترجم بملامح معارضة شرسة عبّر عنها تحالف «14 آذار» في رده الاولي.

فبعد تشكيل الحكومة وقبل مثولها امام البرلمان حفلت الاندية السياسية في بيروت بـ «قراءات استباقية» لما سيكون عليه الوضع في لبنان، الذي بدا بين اسقاط حكومة سعد الحريري وتشكيل حكومة نجيب ميقاتي في «استراحة محارب» يتجه الآن لمغادرتها على وقع ما يشبه «الهجوم المعاكس» الذي يشنه نظام الرئيس بشار الاسد، ولبنان واحدة من ساحاته.

أنصار الحكومة الميقاتية سارعوا الى الدفاع عنها، وسط محاولة لـ «نزع» الطابع السوري عنها. فرئيس الجمهورية ميشال سليمان حرص على القول امام اول اجتماع لمجلس الوزراء «ان الحكومة لبنانية مئة في المئة»، اما رئيسها فسعى الى تبديد الهواجس عندما تحدث عن انها «لن تكون كيدية»، في الوقت الذي نفى رئيس البرلمان نبيه بري اي علم لسورية بـ «المخارج» التي اعتمدت لتشكيلها.

غير ان الاكثر تعبيراً عن «الأجندة» الداخلية للحكومة جاء على لسان زعيم «التيار الوطني الحر» العماد ميشال عون الذي كان استبق اجتماع مجلس الوزراء الثلاثيني بترؤس «جلسة» لوزرائه العشرة معلناً «إننا سنلاحق السابق والحاضر (...) والاخطاء هي جرائم مالية، فالموضوع ليس مزاحاً ولا مزايدة (...)»، متحدثاً عن 21 عاماً من الحكم الذي عمته الفوضى».

اما «حزب الله»، الذي يعتبر صاحب الإمرة الاستراتيجية والسياسية في الحكومة، فقال على لسان نائب امينه العام الشيخ نعيم قاسم «ان الحكومة ستسير في بيانها الوزاري غير خاضعة للأملاءات الاميركية . الاسرائيلية، ومؤكدة متانة تمثيلها الشعبي وتمسكها بثلاثي القوة، الجيش والشعب والمقاومة»، الثلاثي الذي اعتمد في الحكومة السابقة لـ «شرعنة» سلاح «حزب الله».

وإذا كانت هذه «المعادلة السحرية» ستشق طريقها الى البيان الوزاري، مستفيدة من تغطية بـ «مفعول رجعي» شكله «مانيفست» الحكومة السابقة، فالأنظار تتجه الى الصيغة التي سيتم اعتمادها بالنسبة الى الملف الأكثر حساسية في البلاد والمتعلق بالموقف من المحكمة الدولية في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري و«ديمومة» التعاون معها ومع القرار الاتهامي المرتقب صدوره عنها.

ولم ينتظر تحالف «14 آذار» المعارض صدور البيان الوزاري لتحديد الموقف من الحكومة، فـ «المكتوب يقرأ من عنوانه»، وهو وجد فيها «حكومة سورية»، يطغى على لونها الواحد «الأصفر»، في اشارة الى «حزب الله»، متوجساً من جعل لبنان «دولة مارقة»، ومتوعداً بإطلاق معارضة شرسة لسلوكها الكيدي والتشكيلي والاستبدادي «المرتقب»، وربما «الأكيد» في تقديره.

وفي انتظار اتضاح «الأبيض من الأسود» في البيان الوزاري للحكومة رأت اوساط واسعة الاطلاع في بيروت ان هذه الحكومة بملابسات توقيتها وتركيبتها وأجندتها، تعكس ثلاث اشارات لا تقبل التمويه، هي:

* اراد الرئيس الاسد بـ «توقيت» الاعلان القيصري للحكومة في بيروت، الرد على أنقرة التي تمادت في الضغط عليه، بالتزامن مع «هجومه المعاكس» في جسر الشغور وعشية تظاهرته المليونية المؤيدة للنظام.

* اراد «حزب الله» التقاط «الفرصة الاخيرة» قبل تبعثر «الأكثرية البرلمانية» التي كان امسك بها بـ «شق الأنفس»، و«الفوز» بحكومة يضمن من خلالها استكمال ما بدأه عندما قرر إقصاء الحريري والعمل على «اجتثاث الحريرية»، إضافة الى حماية خياراته الاستراتيجية مع اهتزاز مكانة النظام في سورية.

* اراد عون و«نال» حصة تجعله «الرقم الصعب» في «السلطة الجديدة» التي ستعد العدة لانتخابات نيابية مقررة في الـ 2013 وتفضي تالياً الى برلمان ينتخب رئيس جمهورية خلفاً للرئيس سليمان.

هذه الاشارات الثلاث شكلت «العلامات الفارقة» في حكومة بدت ولادتها «إقليمية» ولم يغب عنها طيف انتخابات الـ 2013 بدليل إغراق طرابلس «الخزان البشري» للحريرية بخمسة وزراء، إضافة الى «توزير مدروس» في بعض المناطق التي كانت ساهمت في شكل مباشر بتأمين فوز «14 آذار» في انتخابات العام 2009.

وكانت الحكومة عقدت امس، بغياب الوزير المستقيل شفوياً طلال ارسلان (يرجح أن ينوب عنه مروان خير الدين شقيق زوجته)، اجتماعها الأول بعد أخذ الصورة التذكارية. واكد سليمان خلالها «ان الحكومة ولدت من دون اي تدخلات وبأجندة لبنانية مئة في المئة». وقال: «تعوّدنا خلال الأعوام العشرين الاولى من الطائف وجود مرجعية سورية، والآن سورية لم تتدخل وهذا هو المطلوب».

من جهته، اكد ميقاتي في ردّ غير مباشر على الانتقادات التي طاولت حكومته «ان حكومتنا ستعمل من أجل كل لبنان ولن تميز بين موال او معارض، وسنمارس هذا الدور من دون أي كيدية».

بعدها، أُعلن تشكيل لجنة صوغ البيان الوزاري التي تجتمع اليوم وتضم الوزراء: علي قانصوه، علي حسن خليل، محمد الصفدي، محمد فنيش، وائل أبو فاعور، شربل نحاس، ناظم الخوري شكيب قرطباوي ونقولا نحاس.

في هذه الأثناء، كان لافتاً اللقاء الذي عُقد بين الامين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله ورئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط اللذين اكدا «ضرورة التعاون الوثيق بين مختلف مكوّنات الحكومة الجديدة من أجل ضمان نجاحها».

وفيما كانت قوى «الأكثرية الجديدة» تحاول رسم «خريطة طريق» لعملها وسبل «ابتداع» صيغ للبيان الوزاري، لاسيما في بندين المحكمة الدولية والقرار 1701، بما يجنّبها وضع نفسها في مرمى «العصا» الدولية، بدا ان 14 آذار انتقلت الى مرحلة «تنظيم صفوفها» بناء على خطاب سياسي يصوّب «بالتوازي» على سورية و«حزب الله».

واذ اعتبرت ان «هذه الحكومة تطلق يد «حزب الله» في الاستيلاء على الدولة وأخذ اللبنانيين رهائن»، اكدت «ان حكومة النظام السوري- حزب الله تعرّض لبنان لأخطار جسيمة، وتهدّد بتحويله دولة مارقة». واعلنت انها ستعارض «من أجل منع اسر لبنان بإعادته الى المرحلة السوداء التي حرّرته «ثورة الأرز» منها ولحمايته من حكومة شبيهة بحكومة الرئيس عمر كرامي خريف 2004 التي سقطت مع جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري».

وفي السياق نفسه، شنّ رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع اعنف هجوم على حكومة ميقاتي التي وصفها بانها على المستوى الاستراتيجي «حكومة الوصاية (السورية) غير المنقحة»، وعلى المستوى الداخلي «حكومة العصر الحجري». ورأى أن «هناك ربطاً مباشراً بين هذه الحكومة والنظام السوري القائم ما يشكّل أسوأ خيار استراتيجي للبنان في الوقت الحاضر».

أطلق بعد التعرف إلى صفته الديبلوماسية

خطف ملحق عسكري هولندي من بعلبك إلى دمشق

كشف مصدر ديبلوماسي اوروبي في بيروت عن سيناريو عملية خطف مدبرة لديبلوماسي هولندي تمت من لبنان في اتجاه سورية وما لبثت ان تكشفت فصولها فأطلق سراح المخطوف.

وفي التفاصيل، التي نقلتها «وكالة الانباء المركزية» عن المصدر الديبلوماسي، «ان عناصر مسلحة تنتمي الى عشائر من منطقة بعلبك اقدمت قبل نحو عشرة ايام على خطف الملحق العسكري الهولندي في سفارة لبنان والمقيم في دمشق من بعلبك على متن سيارات رباعية الدفع زجاجها «مفيّم» ولا تحمل لوحات، واقتادته الى سورية عبر طرق غير شرعية، وفور وصولها الى الداخل السوري عمدت الى تسليمه الى احد الحواجز الامنية التي فور علمها بهويته وصفته الديبلوماسية اصدرت توجيهاتها الى الخاطفين بوجوب اعادته فوراً الى لبنان واطلاق سراحه، وهو ما حصل فوراً».

اضافت الوكالة: «وقد عمد الملحق العسكري الهولندي فور اخلاء سبيله الى ابلاغ حكومة بلاده بالحادثة، التي وضعت بدورها عددا من الحكومات الاوروبية في صورة ما جرى، فتكثفت الاتصالات على المحاور الديبلوماسية الاوروبية والامنية اللبنانية لوضع حد للتعرض للرعايا الاجانب في لبنان».

إسرائيل «تفاوض» الحكومة اللبنانية... بشروط

تل أبيب - د ب أ، ا ف ب - في خطوة وصفها البعض بأنها مفاجئة، أعلنت إسرائيل امس، استعدادها للتفاوض مع الحكومة اللبنانية الجديدة، لكن بشروط.

وأعربت وزارة الخارجية في بيان، عن أملها في ان «تساهم الحكومة اللبنانية الجديدة في تعزيز الاستقرار الاقليمي وتطبيق القانون على طول حدودها».

واضاف البيان، «تنتظر اسرائيل من الحكومة اللبنانية ان تطبق قرارات مجلس الامن خصوصا القرار 1701 وتقوم بحل كل الملفات المعلقة عن طريق المفاوضات والاحترام المتبادل».

إلا أن الناطق باسم الوزارة ييجال بالمور أوضح أن هذا البيان لا يعني الدعوة الفورية إلى المفاوضات. واستدرك بالقول «لكن إذا اعترفت الحكومة الجديدة بإسرائيل، فسنتحدث لها على الفور».

وأوضح لـ «وكالة الأنباء الألمانية»: «ندعو الحكومة اللبنانية الى تبني أسلوب التفاوض، وإذا ما اعترف الطرف الآخر بإسرائيل والتفاوض معها وحل المشكلات من خلال المفاوضات، فإننا بالطبع سنتفاوض معهم».